

## حكم القطاع الأمني الفلسطيني: واقع المجتمع المدني في جنين

ماهو القطاع الأمني؟

الإطار القانوني والسياساتي



يتألف القطاع الأمني من الجهات الرئيسية المكلفة بتوفير الأمن والعدالة، بالإضافة إلى إداراتها والمؤسسات التي تمارس الرقابة عليها. وينظم الإطار القانوني والإطار السياسي المهام التي تنفذها هذه الجهات، كما يحكم سلطاتها وهيكلاتها التنظيمية.

**الجهات الرئيسية المكلفة بتوفير الأمن والعدالة:**

- ◆ قوى الأمن (القوات المسلحة، والشرطة، والمخابرات، والأجهزة الأمنية، إلى جانب جيوش التحرير وجماعات التمرد).
- ◆ الهيئات المكلفة بإنفاذ القانون والعدالة (المحاكم، وأجهزة النيابة، والسجون وأنظمة القضاء التقليدية (القضاء العشائري)).

**المؤسسات المكلفة بالإدارة والرقابة:**

- ◆ أجهزة الإدارة والرقابة التابعة للسلطة التنفيذية (الرئاسة، مجلس الوزراء، ووزراء الدفاع والداخلية والعدل والمالية).
- ◆ أجهزة الإدارة والرقابة التابعة للسلطة التشريعية (البرلمان واللجان التي تعمل تحت مظلتها، ومكاتب التحقيق العسكري (الأمبودسمان)).
- ◆ جهات الرقابة غير الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، ومراكز الأبحاث والمؤسسات الناشطة في مجال التأثير في السياسات).

تقع محافظة جنين في أقصى شمال الضفة الغربية. ومنذ بداية الانتفاضة الثانية، شهدت هذه المحافظة التي تتألف من مساحات زراعية شاسعة حالة من عدم الاستقرار وتدهوراً اقتصادياً كبيراً. ويعود ذلك في جانب كبير منه إلى إجراءات الإغلاق المشددة التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلية على المحافظة. كما كانت محافظة جنين عرضة للعمليات العسكرية الإسرائيلية المتكررة. وفي أواخر عام ٢٠٠٧، أطلقت حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية حملة أمنية عرفت بعملية 'البسمة والأمل' بهدف إعادة فرض القانون والنظام في هذه المنطقة. ولا تزال الدول المانحة تولي اهتماماً خاصاً بمحافظة جنين باعتبارها المحافظة التي يجري فيها اختبار مدى نجاح عمل السلطة الوطنية الفلسطينية في تعزيز سيادة القانون وقياس التقدم الذي تنجزه فيها على هذا الصعيد مع المحافظات الأخرى.

وفي هذا السياق، أطلق مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز شمس لحقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية في ربيع عام ٢٠٠٨ منتدى بعنوان 'توفير الأمن للمواطنين الفلسطينيين'. يسعى هذا المنتدى إلى إطلاق حوار شامل تشارك فيه جميع فئات المجتمع الفلسطيني حول إصلاح القطاع الأمني وترسيخ استدامته. ويجمع هذا المنتدى بين ممثلين عن كافة الأطراف المعنية بإصلاح القطاع الأمني في فلسطين. وحتى هذه اللحظة، عُقدت حلقات هذا المنتدى في معظم محافظات الضفة الغربية. وبالتوازي مع هذا المنتدى، عقد مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز شمس لحقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية سلسلتين أخريين من ورشات العمل في محافظتي نابلس وجنين في الفترة الواقعة بين شهري تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٨ وحزيران / يونيو ٢٠٠٩. وقد جمعت السلسلة الأولى من ورشات العمل بين ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في نابلس (أنظر الإصدار الأول من "نافذة على المجتمع المدني")، في حين شارك ممثلون عن الأجهزة الأمنية في السلسلة الثانية منها (أنظر الإصدار الثاني). ويستعرض هذا الإصدار الثالث من "نافذة على المجتمع المدني" الذي يقدمه مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة النتائج التي خلص إليها المشاركون في ورشة العمل التي نُظمت في محافظة جنين، كما يستطلع وجهة المجتمع المدني تجاه حكم القطاع الأمني فيها.

**ما الذي يتوقعه المواطنون الفلسطينيون في محافظة جنين من الأجهزة الأمنية؟**

يتوقع سكان محافظة جنين من السلطة الوطنية الفلسطينية أن توفر لهم الأمن والأمان بصورة ناجعة ومتساوية ودون أي تمييز بينهم. وقد أفصح المشاركون في ورشة العمل التي عُقدت في مدينة جنين عن التوقعات التالية التي يعولونها على السلطات الفلسطينية في هذا الشأن:

## كيف يقيّم المواطنون الفلسطينيون في جنين أداء الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية؟

يحمل المجتمع المدني في محافظة جنين وجهات نظر متباينة حول أداء السلطة الوطنية الفلسطينية وقواتها الأمنية في مجال توفير الأمن وضمانه للمواطنين. فبينما يرحب العديد من المواطنين بالجهود التي تبذلها السلطات الفلسطينية لتعزيز سيادة القانون وفرض النظام العام في المدينة، إلا أنهم ينتقدون ما يعتبرونه محاولة من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية لقمعهم وتقييد حرياتهم. وعلى وجه العموم، لا يثق المجتمع المدني في قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على توفير مستوى جيد من الخدمات الأمنية للمواطنين، كما يشجب ممثلو مؤسسات المجتمع المدني سياسات التوقيف والاعتقال التي تنتهجها حكومة تسيير الأعمال. ويعتقد هؤلاء المواطنون بأن العقبة الكأداء التي تحول دون إنفاذ حكم رشيد للقطاع الأمني تتمثل في الاحتلال الإسرائيلي. ولا يُبدي عدد كبير من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني في جنين تفاؤلاً لهم حيال إمكانية استدامة جهود إصلاح القطاع الأمني في محافظتهم.

### أداء الأجهزة الأمنية

في الوقت الذي يرحب فيه ممثلو مؤسسات المجتمع المدني بتحسين مستوى فرض القانون والنظام، إلا أنهم يعتقدون أن قوات الأمن تفتقر إلى السمات المهنية في عملها.

### بعض التقدم الذي أحرزته قوى الأمن في مجال تعزيز سيادة القانون:

- ◆ إن جمع الأسلحة غير القانونية أمر يبشّر بالخير. في الماضي، كنا نسمع صوت إطلاق النار بصورة يومية. ولكن ذلك انتهى الآن.
- ◆ لم تأل قوى الأمن جهداً في جمع السيارات المسروقة. هذا صحيح، وقد حُلّت هذه المشكلة. ولكن سيادة القانون لا ترتبط بالسيارات المسروقة فحسب.
- ◆ وقعت جريمة قتل مؤخراً في قرية قريبة من مدينة جنين. وقد تمكنت أجهزة الأمن من القبض على القاتل في غضون يومين.

### ازدياد وتيرة القمع:

- ◆ لقد بات الوضع صعباً جداً في أعقاب حرب غزة. أشعر أنه لا يمكنني أن أعبر عن رأيي مرة أخرى. إنني أخاف أن أعبر عما يجول في خاطري.
- ◆ بصراحة، أنا لا أتوقع أي شيء من قوى الأمن الفلسطينية. فقد رأيت كيف يعامل أفراد كبار السن في الشارع هنا في جنين، حيث أهانهم وأجبرهم على ركوب سيارات الشرطة. كما يعتدي هؤلاء الأفراد على المواطنين بالإهانة والضرب، ولا يسلم حتى العجزة من ذلك.
- ◆ لماذا قتلت أجهزة الأمن شاباً عندما دخلت بلدة قباطية أثناء تنفيذ إحدى العمليات الأمنية؟

### افتقار أجهزة الأمن إلى الصفات المهنية في عملها:

- ◆ لم يتم تحديد المهام التي تؤديها الأجهزة الأمنية بصورة واضحة. وتتمثل المشكلة الرئيسية في أن مختلف الأجهزة الأمنية تتصادم مع بعضها البعض بسبب تداخل أدوارها وصلحياتها. فضلاً عن ذلك، يحتكم أفراد هذه الأجهزة في كثير من الأحيان إلى المصالح الشخصية والفصائلية في عملهم.

### الحماية من الاحتلال:

- ◆ 'لا أحد يحمينا من المحتل.'
- ◆ 'إن السلطة الفلسطينية عاجزة عن حماية نفسها وحماية قواتها من الاحتلال. فكيف لنا أن نتوقع منها أن توفر الحماية لنا؟'
- ◆ ماذا يمكنني أن أتوقع من الأجهزة الأمنية عندما يقتحم جنود الاحتلال منازلنا؟'

### سيادة القانون:

- ◆ 'سوف أشعر بالأمن والأمان عندما أستطيع الذهاب إلى المحكمة وأراها تنتظر في القضية التي أرفعتها أمامها.'
- ◆ 'أريد أن أرى الأجهزة الأمنية تحضر الأشخاص الذين تعتقلهم أمام المحكمة، بحيث تتمكن المحكمة من اتخاذ القرارات المناسبة بشأنهم وبما يكفل لهم الدفاع عن أنفسهم.'
- ◆ 'إن الإغلاق والقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على حركتنا وتنقلنا تجعل إنفاذ سيادة القانون أمراً مستحيلاً.'

### احترام حقوق المواطنين:

- ◆ 'إن الخوف يهيمن علينا. ما هي الجهة التي أستطيع اللجوء إليها كي توفر لي الحماية؟'
- ◆ 'هل أستطيع كمواطن أن أعبر عن رأيي كما كان عليه الحال من قبل؟ الإجابة هي لا.'
- ◆ 'أعتقد أن لا حرية لنا في التعبير عن آرائنا. أريد أن نتاح لي القدرة على الكلام بحرية، ولكنني الآن لا أستطيع القيام بذلك.'
- ◆ 'إن الخوف يمتلكنا من الأجهزة الأمنية. نحن لا نريد أن نخوض في ذات المشاكل التي تعاني منها بقية الدول في العالم العربي.'
- ◆ 'لا أدري كيف تنتظر أفراد الأجهزة الأمنية إلينا. هل ينظرون إلينا كأعداء؟'

### ضمان حيادية قوى الأمن من الناحية السياسية:

- ◆ 'نريد من قوى الأمن أن تتحلى بالحياد بصورة مطلقة، سواء كان ذلك في جنين أو في غزة.'
- ◆ 'يجب أن تبقى الأجهزة الأمنية بعيدة عن السياسة. إن السياسيون هنا يستغلون أجهزة الأمن لتحقيق مكاسب شخصية لهم.'

### المساءلة:

- ◆ 'ما هي آليات المساءلة التي تطبقها الأجهزة الأمنية على أفرادها الذين يسيئون التصرف؟'
- ◆ 'علينا أن نراقب سلوك أفراد القوات الأمنية، وخصوصاً طريقة تعاملهم مع المواطنين.'

- ◆ 'ماذا بشأن الاعتقالات التي تستند إلى خلفية سياسية بحتة؟ إننا لا نريد أن نشهد محاكمة أي مدني أمام المحاكم العسكرية.'
- ◆ 'قال أحد الذين اعتقلتهم السلطة الوطنية الفلسطينية وأساءت معاملته للقائمين على أجهزة الأمن أنه سوف يهرب إلى إسرائيل إذا اعتقلوه مرةً أخرى.'

## نجاعة آليات الرقابة

يرى ممثلو مؤسسات المجتمع المدني المشاركين في ورشة العمل أن آليات الرقابة المدنية الديمقراطية القائمة لا توفر القدر المطلوب من مقتضيات نظام الرقابة والتوازن المرعي في مراقبة أداء المؤسسة الأمنية.

### ضعف العلاقة التي تربط المجتمع المدني بقوات الأمن:

- ◆ 'يستطيع المجتمع المدني أن يقدم المساعدة لتحسين العلاقات التي تجمع بين المواطنين والأجهزة الأمنية من خلال تسهيل الحوار بين الطرفين. ولكن لم يشرع أي من الطرفين حتى هذه اللحظة بالتحدث إلى الطرف الآخر بصورة جدية.'
- ◆ 'لا يعرف الكثير من المواطنين عن وجود آليات رفع الشكاوى. وفي أغلب الأحيان، يخاف أولئك الذين يعلمون بوجود هذه الآليات من اللجوء إليها ورفع شكاواهم من خلالها. أنا أعرف امرأة عجوزاً تعرضت للتهديد والاعتداء من قبل أفراد من قوى الأمن. وقد عرضنا عليها تقديم شكوى إلى المحافظ في هذا الشأن، إلا أنها لم تكن على علم بالإجراءات المطلوبة، كما أعربت عن خوفها من تقديم شكواها ضد الأجهزة الأمنية.'
- ◆ 'نحن بحاجة إلى برامج لتثقيف المواطنين ورفع درجة وعيهم بحقوقهم. وأنا أعرض هنا مثلاً عن مواطن يدرك دور أجهزة الأمن: فعندما أوقف أفراد قوات الأمن الوطني سيارة غير مرخصة وسألوا سائقها عن رخصه، قال لهم أن ذلك لم يكن من ضمن مهامهم ومسؤولياتهم، وإنما من مهام الشرطة ومسؤولياتها.'

### ضعف السلطة القضائية:

- ◆ 'تقول السلطات القضائية، وبالتحديد مجلس القضاء الأعلى، أنه يتم البت في ٩٥٪ من القضايا التي تُرفع أمام المحاكم. وهذا ببساطة غير صحيح، والعديد من القضايا التي لا تزال عالقة قضايا تتعلق بجرائم القتل.'
- ◆ 'نحن جميعاً نعلم أن هناك مشكلة قائمة بين السلطة القضائية وأجهزة الأمن. وقد دأب مجلس القضاء الأعلى على توجيه انتقاداته للمؤسسة الأمنية بسبب تدخلها في جهاز القضاء.'

## تقييم إجراءات إعداد السياسات الأمنية

يرى ممثلو مؤسسات المجتمع المدني في محافظة جنين أن إجراءات إعداد السياسات الأمنية لا تعكس الاحتياجات المحلية، كما تفتقر إلى التوجه الاستراتيجي الذي تسير على هديه:

- ◆ 'لقد تسببت قوى الأمن في خيبة أمل الكثير من المواطنين من خلال تقليد سلوك قوات الاحتلال.'
- ◆ 'لا يمكن الوثوق في ضباط التحقيق. فنادرًا ما يحمل هؤلاء شهادات الثانوية العامة، وهم يفتقرون للتدريب الأساسي الذي يمكنهم من القيام بعملهم. كما يرتكب أفراد الشرطة العديد من الأخطاء خلال إجراءات التحقيق مع المواطنين، كما أنهم لا يتوخون الحرص والحذر في تعاملهم مع الناس.'
- ◆ 'يفتقر أفراد قوى الأمن وأعضاء النيابة العامة إلى المهارات المهنية في عملهم.'

### الفشل في كسب ود المواطنين:

- ◆ 'علينا أن نفرّق بين الشرطة وغيرها من أجهزة الأمن. فالشرطة تحارب الجريمة وتنظم حركة السير في الشوارع. كما أن أفرادها يستجيبون لطلبات المواطنين ونداءاتهم، وهو أمر لا نراه في الأجهزة الأمنية الأخرى.'
- ◆ 'أنا لا أرى أي تغيير في جهاز الشرطة. بل ازداد اتساع الهوة القائمة بين المواطنين والشرطة منذ أحداث غزة في عام ٢٠٠٧. وعلاوةً على ذلك، تشارك الشرطة في توقيف المواطنين واعتقالهم.'
- ◆ 'إن ٩٠٪ من الأشخاص الذين يخالفون القانون هم من أفراد الأجهزة الأمنية أو الفصائل السياسية.'
- ◆ 'يجب تعزيز الشفافية والارتقاء بها. فالمواطنون ينظرون نظرة سلبية إلى قوى الأمن لأنها تفتقر إلى الشفافية في عملها.'

## أداء السلطات التنفيذية

لم يعد المجتمع المدني في محافظة جنين يضع ثقته في السلطات الفلسطينية، وهو يخشى من زيادة وتيرة القمع الموجّه ضده.

### تدني مستويات ثقة المواطنين في السلطة الوطنية الفلسطينية:

- ◆ 'لقد فقدت السلطات الفلسطينية، سواء كانت هنا أم في قطاع غزة، ثقة المواطنين فيها.'
- ◆ 'إن ما يواجه السلطة الوطنية الفلسطينية هو المصالح الشخصية. فالسلطة لا تعمل لصالح المواطنين.'
- ◆ 'لا تخضع السلطة للمساءلة عن التمييز بين المواطنين بسبب انتماءاتهم السياسية. ونحن نتساءل إلى أين سيقودنا ذلك.'
- ◆ 'يفتقر المواطنون إلى الطمأنينة؛ فهم خائفون ولا يتلقون ما يحتاجونه من المعلومات التي تعزز أمنهم.'
- ◆ 'نحن سكان جنين نعرف بعضنا البعض. وقد كنا ندافع عن بعضنا البعض ويساعد كل واحد منا الآخر في الأوقات العصيبة، كما كان عليه الحال خلال الانتفاضة. ولكن العداوة أمست تهيم على العلاقة بين الناس منذ نشر القوات الأمنية هنا.'

### الاعتقالات السياسية التي تنفذها حكومة تسيير الأعمال:

- ◆ 'لقد أمسى اعتقال المواطنين وتوقيفهم والتحقيق معهم يجري على خلفية سياسية.'

## غياب سياسة أمنية مشتركة:

- ◆ 'يجب تمكين القوات الأمنية من الإفصاح عن غايتها. فما هو هدفها الذي ترمي إلى تحقيقه؟ وما هي الخدمات التي توفرها للمواطنين؟'
- ◆ 'هل وُجدت قوى الأمن هنا لتوفير الحماية لإسرائيل، أم لحماية المواطنين الفلسطينيين وإقامة الدولة الفلسطينية؟'
- ◆ 'لقد ركزت أجهزة الأمن العاملة في جنين على مدى الشهور الأخيرة على ضبط السيارات المسروقة وعلى الباعة المتجولين في الشوارع. ولكن هل تحتل هذه المسألة أولوية في عمل هذه الأجهزة؟'

## على المستوى المؤسسي:

- ◆ تعزيز عمل مؤسسات الرقابة، من قبيل المجلس التشريعي الفلسطيني والسلطة القضائية، بحيث تتمكن من إخضاع السلطة التنفيذية والقوى الأمنية التي تعمل تحت إمرتها للمساءلة.
- ◆ توطيد آليات الرقابة العامة، كوسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، لإتاحة الفرصة لإخضاع الأجهزة الأمنية للمساءلة العامة.
- ◆ نشر ثقافة الولاء للمؤسسة في أوساط الأجهزة الأمنية، والقضاء على ثقافة الولاء للقادة الأفراد.

## التوصيات

يرى العديد من المواطنين الفلسطينيين في محافظة جنين بأنه ينبغي على السلطات الفلسطينية المعنية أن تتخذ تدابير جدية للارتقاء بمستوى الأمن وضمانه لسكان المحافظة. كما يعتقد هؤلاء المواطنون بأن الثقة التي يعلقونها على السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى أجهزتها الأمنية ستذهب أدراج الرياح إن لم تضع تلبية احتياجات المواطنين نصب عينها. وفي هذا الإطار، خرج المشاركون في حلقة المنتدى التي نظمها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز شمس لحقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية في مدينة جنين بعدد من التوصيات التي تكفل تعزيز الحكم الرشيد للقطاع الأمني في فلسطين وترسيخه:

## على مستوى العمليات:

- ◆ وقف جميع أشكال الاعتقال والتوقيف على خلفيات سياسية على الفور.
- ◆ إطلاق برامج تدريبية مكثفة تستهدف أفراد القوات الأمنية الفلسطينية لتنمية مهاراتهم المهنية، والارتقاء بسلوكهم وتصرفاتهم تجاه مواطنيهم، والتأكد من أن التعيينات في الأجهزة الأمنية تستند إلى معايير التحصيل العلمي والمهارات المهنية ('الإنسان المناسب في المكان المناسب').
- ◆ نشر ثقافة تقوم على الانفتاح والشفافية في أوساط قوى الأمن بهدف تقليص نسبة استثناء الواسطة والمحسوبية والفساد فيها، بالإضافة إلى إنشاء قنوات أفضل للتواصل بين الأجهزة الأمنية والمواطنين.

## على المستوى الاستراتيجي:

- ◆ إعداد سياسة للأمن القومي يشارك في صياغتها جميع الفلسطينيين، بحيث تبين الاتجاه الذي تسير فيه إجراءات إصلاح القطاع الأمني في فلسطين. ويجب إعداد هذه السياسة بصورة تضمن مشاركة جميع القوى السياسية والأطراف الاجتماعية وأن تضع على رأس سلم أولوياتها تلبية الاحتياجات الأمنية للمواطنين الفلسطينيين.
- ◆ الشروع في تنفيذ إجراءات واضحة ومستدامة تهدف إلى نزع الصفة السياسية عن قوى الأمن الفلسطينية.
- ◆ تحديد الأدوار والمسؤوليات والاختصاصات والمهام التي تضطلع بها أجهزة الأمن بصورة واضحة لا يخالجه أي غموض.
- ◆ مراجعة الإطار القانوني الحالي الذي ينظم عمل أجهزة الأمن في فلسطين وتعديله بما يتواءم مع المبادئ المدنية الديمقراطية المرعية في حكم القطاع الأمني.

تمثل هذه 'النافذة على المجتمع المدني' التي يضعها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة بين يدي القارئ إصداراً جديداً ينشره مكتب المركز في مدينة رام الله.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، مكتب رام الله ♦ شارع المعارف، ٣٤، رام الله ♦ الضفة الغربية، فلسطين  
هاتف: ٦٢٩٧ ٢٢٩٥ (٠) ٩٧٢ + ♦ فاكس: ٦٢٩٥ ٢٢٩٥ (٠) ٩٧٢ + ♦ الموقع الإلكتروني: www.dcaf.ch